



# الملف الصحفي

ليوم (السبت)

11 صفر 1443 هـ

18 سبتمبر 2021 م

الي	من	الموضوع
2	1	أهم المستجدات المحلية
9	3	المقالات ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها
20	10	تقارير ومؤشرات عامة
24	21	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة - عام
—	—	أخبار المؤسسة العامة لتحتية المياه المالحة
—	—	أخبار المركز الوطني للأرصاد
—	—	أخبار المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية
—	—	أخبار شركة المياه الوطنية
—	—	أخبار المؤسسة العامة للحبوب
—	—	أخبار المؤسسة العامة للري
31	25	أخبار عالمية - البيئة و المياه والزراعة
—	—	الشكاوى و الردود
—	—	أخبار صندوق التنمية الزراعية
—	—	الحوادث
—	—	كاريكاتير
—	—	الإعلانات

أهم المستجدات المحلية			تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	عنوان الخبر
10	تكرار الرصد	0	العدد		الكاتب



## نائب وزير البيئة والمياه والزراعة يرأس وفد المملكة في اجتماع الدورة الـ 31 للجنة التعاون الخليجي

الرياض - واس

ترأس معالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي أمس، وفد المملكة في اجتماع الدورة الـ 31 للجنة التعاون الخليجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وناقش الاجتماع سبل دعم القطاع الزراعي في الدول الأعضاء، وسبل تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى عدد من الموضوعات المتعلقة بتعديل نظام البذور والتقاوي والشتلات، ونظام الحجر الزراعي الموحد، ونظام إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموحد، إلى جانب مقترح إنشاء بنك خليجي للأصول الوراثية النباتية، وإلغاء رسوم الحجر الزراعي المطبقة في المحاجر البيئية على المنتجات الزراعية ذات المنشأ الوطني، وغير ذلك من الموضوعات المدرجة على جدول الاجتماع.

وخلص المجتمعون إلى عدد من التوصيات، منها تأكيد أهمية تحقيق الأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية لدول المجلس، وتشكيل فريق من المختصين برئاسة المملكة لإعداد تصور حول إنشاء بنك خليجي للأصول الوراثية، إضافة إلى الإبقاء على رسوم الحجر الزراعي المطبقة في المحاجر البيئية على المنتجات الزراعية ذات

كما وافقت الدول الأعضاء على قوائم المبيدات المقيدة والمحظورة، وأقرت نظام الحجر البيطري المحدث، واعتمدت الدليل الاسترشادي للمنشآت البيطرية بالقطاع الخاص المحدث، إضافة إلى إقرارها الخطط الخليجية الاسترشادية لمكافحة الأمراض الحيوانية، وبدء العمل بها.

عنوان الخبر		"مركز الرقابة على الالتزام البيئي" مهام كبيرة.. وأدوار فاعلة		
تاريخ الخبر		1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت		
الكاتب		فيصل اسرة		
تصنيف الخبر		المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)		
العدد		3425		
تكرار الرصد		1		



## "مركز الرقابة على الالتزام البيئي" مهام كبيرة.. وأدوار فاعلة

د. م فيصل بن عبدالرحمن أسره

قطاع "البيئة" في بلادنا العزيزة، يحظى باهتمام كبير وبعناية قصوى من قيادتنا الرشيدة، برئاسة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وعضده وساعده الأيمن، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - يحفظهما الله - ولقد توجت هذه الرعاية الكريمة والاهتمام الكبير، بسعي رؤية المملكة 2030، لتحقيق استدامة بيئية ومستويات متقدمة في السلامة البيئية، وكذلك بالموافقة على "الاستراتيجية الوطنية للبيئة"، وصدور عدد من التنظيمات الخاصة بهذا القطاع، والتي منها وفي مقدمتها، صدور أمر ملكي كريم في العام 1437هـ، يقضي بتعديل اسم "وزارة الزراعة" ليكون: "وزارة البيئة والمياه والزراعة"، ونقل المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاطي البيئة والمياه إليها؛ وذلك بهدف الإشراف على شؤون البيئة والمياه والزراعة في المملكة وتطويرها نحو الأفضل، وعلى أن تضم عدّة وكالات منها (وكالة البيئة)

وعلى أن يرتبط بهذه "الوزارة" عدة مؤسسات وشركات عامة ذات شخصية اعتبارية، منها: "الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة" سابقاً، ومنها أيضاً صدور الموافقة الكريمة على "نظام البيئة" الجديد، بتاريخ 1441/11/19هـ، المبني على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1441/11/16هـ، وغيره من جهود كبيرة ومقدرة.

قيام "المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي"، التابع لوزارة البيئة والمياه والزراعة، والذي تأسس بموافقة مجلس الوزراء في شعبان 1440 هـ الموافق لشهر أبريل 2019م - وذلك بعد إلغاء الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، في شهر رجب 1440 هـ الموافق لشهر مارس 2019م - ، يُجسد هذه العناية الكبرى بجانب "البيئة"، وفي الوقت نفسه، يُمثل حلقة مهمة من حلقات سلسلة هذه الاهتمامات

كما يُشكّل إضافة كبيرة لمجموعة من المراكز المختصة بقطاعي البيئة والأرصاد، والتي منها: (المركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية)، والتي أنشئت وفقاً للتنظيمات الخاصة بكل منها، وكذلك لخطة إنشاء المراكز الوطنية التابعة لقطاع البيئة.

"المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي" يتبع لوزارة البيئة والمياه والزراعة، بقيادة معالي المهندس عبدالرحمن بن عبدالحسين الفضلي، والتي شهدت تطورات نوعية ملموسة، منذ تولي معاليه زمام أمورها في عام 1436 هـ الموافق لعام 2015م، وأعمال ومهام هذا "المركز" الذي يقوده المهندس علي بن سعيد الغامدي كرئيس تنفيذي، تنطلق من رؤيته المتمثلة في: "تحقيق الريادة في الالتزام البيئي لتعزيز استدامة البيئة، والمساهمة في ازدهار القطاعات التنموية وتحسين جودة الحياة"، وأيضاً من رسالته التي تتلخّص في: "العمل مع جميع الأطراف للارتقاء بالالتزام البيئي، من خلال رصد التلوث والتقييم البيئي وتعزيز الرقابة والإرشاد البيئي".

كما يهدف إلى تفعيل الرقابة على الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية والمشروعات في المملكة مباشرة؛ وذلك لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح والمعايير والاشتراطات البيئية المعتمدة، وذلك كما تنصُّ لوائحه وأنظمة تنظيم العمل فيه. ولعلّ من أبرز مهامه: (وضع مبادرات وبرامج ومشروعات للرقابة والالتزام البيئي، ومتابعة تنفيذها).

ووضع خطط تنفيذية للعمل، ومتابعة تنفيذها. واقتراح المقاييس والمعايير والضوابط والاشتراطات البيئية فيما يتعلق باختصاصه، ورصد جودة الأوساط البيئية، وتقويمها، ومراقبة مصادر ومستويات التلوث. وإصدار التراخيص والتصاريح البيئية المتعلقة

باختصاصاته، وإعداد خطط التأهب وقيادة الاستجابة لحالات الطوارئ الخاضعة لاختصاصاته، وتنفيذها، وإقامة البرامج التدريبية في المجالات ذات العلاقة باختصاصاته، واعتماد بعض البرامج التدريبية المهنية وإعداد الدراسات والتقارير، وتنظيم نشاطات الإرشاد)، وغيرها من مهام.

"توطين الوظائف البيئية"، يُعدُّ أحد أهم مستهدفات "المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي"، الاستراتيجية؛ وذلك لتحقيق الاستدامة في جانب الخدمات النوعية والمتخصصة بيئيًا، وبما يحقق رؤية المملكة 2030، ولتحقيق هذا الهدف، حرص "المركز" على السماح للمكاتب الاستشارية وجميع المنشآت المرخصة لها مزاوله الأنشطة البيئية، بتوظيف المواطنين السعوديين دون أي خبرات سابقة، وذلك انطلاقًا من أن هذه "المكاتب والمنشآت"، تعتبر بيوت خبرة قادرة على نقل المعرفة والخبرات لهذه الكوادر الوطنية الشابة، والإسهام في تحقيق واجب وطني مهم، وذلك من خلال بعض الشراكات مع القطاع الأهلي والخاص.

إن الناظر للائحة "المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي" التنفيذية الصادرة بقرار من معالي وزير البيئة والمياه والزراعة في شهر محرم 1443 هـ الموافق لشهر سبتمبر 2021م، والمتعلقة بالإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية، يلحظ أنها تعكس بجلاء حرص حكومة المملكة وسعيها الصادق للحفاظ على بيئة بحرية نقية ومستدامة وخالية من التلوث، ومصانة من التدهور البيئي، كما أنها قد أرست مجموعة من القواعد والأحكام والضوابط التي تكفل حماية البيئة البحرية والساحلية من التدهور والتلوث ومنع الإضرار بها، سواءً في المياه الداخلية والبحر الإقليمي للمملكة والمنطقة المتاخمة أو في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو في الجرف القاري، مع مراعاة متابعة تطبيق وإنفاذ ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها المملكة، والمتعلقة بحماية البيئة البحرية والساحلية من التدهور والتلوث، بجانب تضمينها إعداد وتنفيذ برنامج لرصد التلوث في الأوساط المائية بالمملكة؛ بالإضافة إلى إعداد الضوابط والاشتراطات البيئية المتعلقة بالنظم المقاومة لالتصاق الشوائب، وكذلك إعداد الضوابط البيئية الخاصة بالوسائط البحرية، والاشتراطات والضوابط لإصدار وتجديد التراخيص والتصاريح البيئية للأنشطة في البيئة البحرية والساحلية، الأمر الذي يؤكِّد حجم الاهتمام بجانب البيئة في بلادنا العزيزة، والحرص على وضع الضوابط والتنظيمات الكفيلة بالحفاظ عليها، كما تُجسِّد - وعلى أرض الواقع - الاهتمام المتعاظم بدعم العمل على وفاء المملكة بالالتزامات والتعهدات "البيئية" الدولية

والإقليمية، والارتقاء بالالتزام البيئي عبر الحد من تلوث الأوساط البيئية، ورفع كفاءة الأداء الرقابي والتنظيمي في هذا المجال، ودعم التحول الرقمي في التقنيات البيئية، وتحفيز الابتكار، وتحقيق التميز المؤسسي.

والله ولي التوفيق...

---

\* أستاذ مساعد الهندسة البيئية والمياه بكلية الهندسة والعمارة الإسلامية بجامعة أم  
القرى

عنوان الخبر		ثقب الأوزون مؤامرة!	
تاريخ الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
الكاتب	عبدالله الغنام	العدد	17627
		تكرار الرصد	1

## اليوم

### ثقب الأوزون مؤامرة!

عبدالله الغنام

نسمع من وقت إلى آخر عن مشكلة ثقب الأوزون، ولكن البعض لا يعرف أصلاً ما هي (طبقة الأوزون)؟ وما هي فائدتها؟ وما علاقة البشر بها؟ وما السبب وراء هذا الثقب؟.

في البداية هناك طبقة حول الأرض تسمى (الأوزون)، وهي تحمي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي تنبعث مع ضوء الشمس. وهذه الأشعة ضارة بالإنسان والنباتات أيضاً. فهي تسبب خلافاً في جهاز المناعة للإنسان، وأضراراً للعيون، وزيادة الاحتمالية للإصابة بسرطان الجلد. وأما بالنسبة للنبات، فالأشعة فوق البنفسجية تخلق ضرراً على صبغة تسمى (الكلوروفيل أو الكلوروفيل)، مما يؤثر على الأمن الغذائي، والقدرة الإنتاجية.

وطبقة الأوزون بالصيغة الكيميائية (O<sub>3</sub>) وهي على ارتفاع جوي ما بين (10-40 كم) فوق سطح الأرض. وبسبب الاستخدام المفرط من قبل الإنسان لبعض الغازات وإطلاقها في الجو أدى ذلك إلى ثقب في هذه الطبقة. ومن أمثلة هذه: غاز الكلور، ومركبات الكلوروفلوروكربون (تستخدم في المكيفات والثلاجات، علب البخاخات، وأدوات التنظيف). والهالونات (طفائيات الحريق) وغيرها من الغازات.

ولا أريد أن أتعمق أكثر في الشرح حتى لا يتحول المقال إلى درس في الكيمياء! ولكن ببساطة هناك غازات استخدمها الإنسان لفترة طويلة منذ بداية القرن العشرين ثم مع بداية السبعينيات من القرن الماضي صحا العالم على هذا الثقب. وبدأ العلماء يطلقون تحذيرات إلى جميع الدول. وحتى أن هيئة الأمم قررت أن يكون هناك يوم عالمي لهذه الأزمة، ويسمى (اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون) والذي يوافق 16 سبتمبر. ولهذا السبب نحن نتحدث عنه في هذا الشهر. وفي عام 1994م، أعلنت الجمعية العامة عنه احتفالاً بتاريخ التوقيع على «بروتوكول مونتريال» بشأن المواد المستنفدة لهذه الطبقة.

ثم بعد أن أصبحت المسألة حقيقة وليست (مؤامرة كما قد يزعم البعض) وبحسب الموقع الرسمي لهيئة الأمم: «أفادت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بأن ثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي بلغ ذروته خلال العام الحالي (2020م)، ليصبح واحدا من أكبر الثقوب في السنوات الأخيرة».

ولأنها أصبحت أمرا واقعا ومؤيدا بالتحليلات وبالأرقام، فقد انطلقت منذ ثلاثة عقود عدة مؤتمرات دولية، وكتبت بروتوكولات ووقعت عليها معظم دول العالم، من أجل الحد من الغازات الضارة، وكذلك استخدام بدائل لا تستنفذ أو تؤثر على هذه الطبقة المهمة من الجو، والتي تحافظ على حياة الإنسان والحياة الفطرية والطبيعة بشكل عام.

وقد يتساءل البعض: ما دوري كفرد في هذه القصة؟ والواقع أنه لا بد أولا من الوعي والمعرفة. وثانيا: عند شراء أجهزة مثل: الثلاجات والمكيفات وغيرها التأكد من أنها تستخدم الغاز غير المضر، وأيضا التخلص من الأجهزة القديمة يكون بطرق صحيحة لحماية الإنسان والبيئة.

وأما على مستوى الدول، وحتى يمكن إنقاذ هذه الطبقة من التدهور ومن زيادة حجم الثقب، تم تنفيذ (بروتوكول مونتريال) لتدارك الأمر عن طريق جدول زمني للتخلص التدريجي من المركبات الضارة بحلول عام (2030م) في البلدان المتقدمة، وفي عام (2040م) في البلدان النامية. وكذلك يجري استخدام بدائل غازية أكثر أمنا على طبقة الأوزون، والاستمرار في تطويرها.

ونحن كبشر جزء من الحل والمشكلة في آن واحد! فعلى وجه العموم، لا بد من الحرص على شراء أجهزة ذات كفاءة عالية، وقد تكون أغلى نسبياً، ولكنها أفضل اقتصادياً عند الاستهلاك على المدى الطويل. والأعلى جودة في الغالب أقل استهلاكاً للطاقة، وتساهم في الحفاظ على البيئة.

أضف إلى ذلك أن الحرص على استخدام مثل هذه الأجهزة (ذات الكفاءة العالية) هي في الغالب تحتوي على بدائل غازية أفضل.

ودورنا هو جزء من الوعي المجتمعي، ومن حسن التدبير والإنفاق، وحفاظاً على البيئة لأن الفرد جزء من الكل.

@abdullaghannam

لجنة المياه والخدمات في مجلس الشورى تعقدان اجتماعين لمناقشة مذكرات تفاهم ونظام التسجيل العيني للعقار			عنوان الخبر
تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
4	تكرار الرصد	0	العدد
			الكاتب



اليوم

الاقتصادية

الرياض

## لجنة المياه والخدمات في مجلس الشورى تعقدان اجتماعين لمناقشة مذكرات تفاهم ونظام التسجيل العيني للعقار



الرياض - واس

عقدت لجنة المياه والزراعة والبيئة - إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى- اجتماعاً لها عبر الاتصال المرئي برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور سعود بن ليلي الرويلي، استعرضت خلاله عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها تمهيداً لرفعها للمجلس لمناقشتها واتخاذ ما يراه المجلس حيالها.

و درست اللجنة خلال الاجتماع -الذي شارك فيه أعضاء المجلس أعضاء اللجنة- عددًا من مذكرات التفاهم والتعاون في مجالات تقنيات تحلية المياه وتشغيل وصيانة خطوط الأنابيب وفي مجال البيئة مع عددٍ من الدول الصديقة، تمهيدًا لتقديم تقاريرها حيالها في المدة القادمة.

من جانب ثانٍ ناقشت لجنة الحج والإسكان والخدمات بمجلس الشورى في اجتماع لها عقده عبر الاتصال المرئي برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور أيمن بن صالح فاضل نظام التسجيل العيني للعقار، الذي أحيل للجنة من المجلس لدراسته وتقديم تقريرها المتضمن رأيها حياله في المدة القادمة.

وبحث أعضاء المجلس أعضاء اللجنة خلال الاجتماع أبرز ما ورد في مواد النظام بما يحقق الالتزام بتوصيف العقار بشكل دقيق، ويساعد على الحماية القانونية للمعاملات التي تتم على العقارات مما ينعكس إيجابًا على ثقة السوق العقاري ويدعم تنمية هذا القطاع.

وتأتي دراسة اللجان المتخصصة في مجلس الشورى للموضوعات المحالة لها وفق لاختصاصاتها وفق نظام ولوائح المجلس في دراسة ومناقشة كل ما يتصل باختصاص كل لجنة من تقارير أداء سنوية ومذكرات تفاهم وتعاون وأنظمة، انطلاقًا من دوري المجلس الرقابي والتشريعي.



10 سنوات سجناً لمعالجة النفايات بطريقة تهدد الصحة العامة				عنوان الخبر
تقارير ومؤشرات عامة		تصنيف الخبر	السبت 2021 /09/18 - 1443 /02/11	تاريخ الخبر
2	تكرار الرصد	0	العدد	الكاتب

المدينة

الاقتصادية

## 10 سنوات سجناً لمعالجة النفايات بطريقة تهدد الصحة العامة الغرامة تصل إلى 30 مليون ريال



### المدينة - جدة

حدد نظام إدارة النفايات عقوبة كل من يقوم بتخزين النفايات أو حرقها أو معالجتها، أو إغراقها أو التخلص منها بأي طريقة تشكل خطراً على الصحة العامة أو ضرراً على البيئة، لتشمل السجن مدة لا تزيد على (10) سنوات وبغرامة لا تزيد على 30 مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتتولى النيابة العامة التحقيق والادعاء في المخالفات المشار إليها أمام المحكمة المختصة.

وتتولى المحكمة المختصة النظر في المخالفات المشار إليها ولها القيام بالآتي:

1- إيقاع العقوبات المنصوص عليها.

2- الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.

3- فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بما لا يزيد على (10%) من مبلغ الغرامة على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده الحكم.

4- مضاعفة الغرامة الموقعة على المخالف حال العود. ويعد عائداً كل من عاد إلى ارتكاب المخالفة خلال (ثلاث) سنوات من تاريخ اكتساب الحكم القطعية.

5- تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشره بعد اكتساب الحكم القطعية.



وطبقت الإجراءات النظامية بحقهما من الجهات المختصة.

وحت الرائد المالكي الجميع على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمنطقتي مكة المكرمة والرياض، و(999) و(996) في جميع مناطق المملكة.



القوات الخاصة للأمن البيئي تضبط مخالفين لنظام البيئة لقيامهما بنقل الرمال وتجريف التربة دون تصريح.

المعدات

4

المخالفون

2

الإجراء

تم تطبيق الإجراءات النظامية بحقهما من الجهات المختصة.

نحمي بيئتنا .. من أجل وطننا |

الجمعة 17 سبتمبر 2021

بالفيديو: مختص يكشف مفاجأة عن سبب ارتفاع قيمة فاتورة المياه.. ويحذر من هذا "الأمر"			عنوان الخبر
تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
2	تكرار الرصد	0	العدد
			الكاتب



## بالفيديو: مختص يكشف مفاجأة عن سبب ارتفاع قيمة فاتورة المياه.. ويحذر من هذا "الأمر"



### متابعات - التحرير

كشف عبدالإله التركي مهتم بالتوعية في السباكة، عن أسباب ارتفاع قيمة فاتورة المياه، وأبرز مشاكل تسرب المياه من الخزانات.

وقال "التركي" خلال حوارته في قناة "الرسالة": "اكتشفنا أن 70% من الناس لديهم مشكلة في التهريبات ولا توجد مشكلة في الفاتورة".

وأضاف: " هناك جزء في الفاتورة متعلق بالقراءة ويمكن معالجتها ولكن فعليا مشكلة التهريبات موجودة عندنا".

وتابع: " هناك تهريبات تكون تبع شركة توريد المياه أي مرحلة ما قبل العداد وما بعد العداد هو مسؤولية الشخص نفسه".

واستطرد: "نسبة كبيرة من التهريبات تكون في الخزان.. والماسورة من العداد للخزان قد يكون فيها أحيانا تهريبات والعوامة التي تتركب على الخزان قد تكون من نوعية سيئة".

واختتم: "عندما تنزل المياه بكميات بسيطة يحسبها العداد بطريقة مختلفة عما إذا كان التدفق عالي".

### شاهد الفيديو

[https://al-marsd.com/wp-content/uploads/2021/09/bb9Gd-vxiUw\\_S1pl2.mp4?\\_=1](https://al-marsd.com/wp-content/uploads/2021/09/bb9Gd-vxiUw_S1pl2.mp4?_=1)

تعرف على أبرز الكائنات الفطرية المنقرضة من براري الحدود الشمالية			عنوان الخبر
تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
2	تكرار الرصد	0	العدد
			الكاتب



## تعرف على أبرز الكائنات الفطرية المنقرضة من براري الحدود الشمالية بنادق الصيادين أدت لاختفائها



عويد التومي - عرعر

قبل سنوات مضت كانت براري منطقة الحدود الشمالية تعج بالعديد من الحيوانات الفطرية التي كانت تجوب أراضيها طويلاً وعرضاً وتري بأعدادها الهائلة نظراً لكثافة غطائها النباتي، إلا أن بنادق الصيادين تسببت بانقراضها.

وأوضح الباحث التاريخي، مطر بن عايد العنزي، لـ "سبق"، أن أبرز هذه الحيوانات المنقرضة من المنطقة هي المها العربي، مبيناً أن آخر آثار أقدامها رصدت في صحراء النفود في العام 1954م.

وأما "النعام العربي" فقد توارت عن المنطقة في العام 1914م، وسميت على أماكن توأجدها "رجم النعام" و"قزير النعام".

وأضاف: "الوعال أيضاً كانت تنتشر في براري الحَماد غربي المنطقة وسمي عليها جبل أم وعال الذي بنيت عليه مدينة وعد الشمال التعدينية في طريف".

و"الظبي العفري" كان حاضراً في المنطقة وقد أطلق على أماكن تعايشه منطقة "عفراء" التي تقع في عرعر.

واختتم العنزى قائلاً: إن صحارى منطقة الحدود الشمالية كانت تشهد تنوعاً في التضاريس والنباتات ما جعل منها بيئة جاذبة لهذه الكائنات الفطرية إلا أن الصيد غير المنتظم كان سبباً في زوالها عن المنطقة.

نقل أسواق النفع العام في جدة من البلديات إلى «البيئة»			عنوان الخبر
تقارير ومؤشرات عامة	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
1	تكرار الرصد	3734	العدد
			الكاتب



## نقل أسواق النفع العام في جدة من البلديات إلى «البيئة»



جدة | فريق التحرير .

انتقلت أسواق النفع العام في محافظة جدة وعلى مستوى أسواق النفع العام في المملكة العربية السعودية، من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان ممثلة في أمانات المناطق إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة.

وأوضحت قناة "الإخبارية" في تقرير لها، أن ذلك يأتي ذلك بناءً على القرار الصادر من مجلس الوزراء رقم 712 الصادر بتاريخ 1441/11/9 هـ.

وأضافت القناة: "حاليًا تم نقل أسواق النفع العام في محافظة جدة، حيث انتقلت إلى وزارة البيئة والمياه والزراعة قبل أسبوعين تقريبًا، ونحن الآن في مرحلة الاستلام والتسليم بين أمانة جدة وفرع الوزارة".

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل تفعلّ اتفاقيتها مع وزارة البيئة			عنوان الخبر
أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة ( عام )	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
5	تكرار الرصد	0	العدد
			الكاتب



## جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل تفعلّ اتفاقيتها مع وزارة البيئة



### الدمام - واس

عقد معالي رئيس جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل الدكتور عبدالله بن محمد الربيش اجتماعاً مع وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة الدكتور أسامة إبراهيم فقيها، والرؤساء التنفيذيين للمراكز الوطنية للبيئة (المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، والمركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، والمركز الوطني للأرصاد، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية، والمركز الوطني لإدارة النفايات).

وأوضح معالي رئيس الجامعة أن هذا الاجتماع جاء لتفعيل الاتفاقية التي وقّعت بين الطرفين وأن تفعيل الاتفاقية مع وكالة الوزارة للبيئة والمراكز الوطنية للبيئة يأتي استمراراً للجهود التي تبذلها المملكة فيما يتعلق بالجانب البيئي، مشيراً إلى أن من

مستهدفات الرؤية الوضع البيئي، وتماشيا مع ذلك فإن للجامعة اهتماماتها البيئية في مجالاتها الأكاديمية، حيث استثمرت الجامعة سابقا ببرامج تتعلق بصحة البيئة والهندسة البيئية والعلوم البيئية والعمران البيئي وكل هذه الاهتمامات تتكامل مع وكالة الوزارة للبيئة في تفعيل مجالات التعاون.

وبين وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة الدكتور فقيها أن الجامعة لديها العديد من الإمكانيات والتميز في الكادر الأكاديمي والطلبة والمؤشرات وعدد الأبحاث والأقسام والبرامج الأكاديمية، لافتا النظر إلى أن هناك فرصا عديدة للتعاون معها في مجالات تتعلق بالبيئة والتعاون لتفعيل مذكرة التفاهم والاطلاع على ما لدى الجامعة من إمكانيات وخطط، وللتعريف بإستراتيجيات البيئة والمراكز الوطنية للبيئة و بحث فرص التعاون وتفعيلها .



عنوان الخبر		1826 كهفا ودحلا في «أطلس المملكة»		
تاريخ الخبر		السبت	1443 /02/11	2021 /09/18
الكاتب		العدد	0	تكرار الرصد
			5	



## 1826 كهفا ودحلا في «أطلس المملكة»



### المدينة - جدة

أصدرت وزارة البيئة والمياه والزراعة «أطلس الدحول في المملكة»، وذلك بهدف حصر وتصنيف الكهوف والدحول، والاستفادة منها في تنمية مصادر المياه الجوفية، واستثمارها سياحياً.

وأوضح وكيل الوزارة للمياه الدكتور عبدالعزيز الشيباني أن الأطلس تضمن حصراً وتصنيفاً لـ 1826 كهفاً ودحلاً، وذكر أن أكبر عدد من الكهوف والدحول يتركز في المنطقة الشرقية، ويبلغ 680، تلتها منطقة الحدود الشمالية بـ 542 وذلك لطبيعة تكوين الصخور الجيرية وطبوغرافية المنطقتين.

كما يوجد 152 في المصارف المائية والأودية قد يستفاد منها في دراسات

ومشروعات لتغذية الخزانات الجوفية، بينما يوجد 109 كهوف ودحول جاذبة للسياحة، منها 56 تشرف عليها وزارة السياحة، و53 تعتبر مواقع مقترحة للسياحة.

وزير الإعلام اليمني يحذّر من مخاطر جلاء تسرب أو انفجار ناقلة النفط صافر			عنوان الخبر
أخبار عالمية (البيئة و المياه والزراعة )	تصنيف الخبر	1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	تاريخ الخبر
2	تكرار الرصد	0	العدد
			الكاتب



## وزير الإعلام اليمني يحذر من مخاطر جلاء تسرب أو انفجار ناقلة النفط صافر دعا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لممارسة ضغط حقيقي على ميليشيا الحوثيين



وكالة الأنباء السعودية (واس) - عدن

حذّر وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني من مخاطر كارثة وشيكة جراء تسرب أو غرق أو انفجار ناقلة النفط صافر التي تحوي أكثر من مليون برميل من النفط الخام، والراسية قبالة ميناء رأس عيسى بمدينة الحديدة الخاضع لسيطرة ميليشيا الحوثيين الإرهابية المدعومة من إيران، دون أي صيانة منذ سبعة أعوام.

وحمل الإرياني في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) ميليشيا الحوثيين كامل المسؤولية عن الأضرار البيئية والاقتصادية والإنسانية الكارثية المحتملة جراء استمرارها في وضع العقبات والعراقيل أمام وصول فريق فني تابع للأمم المتحدة

لإجراء عملية فحص وصيانة أولية للناقلة، واستخدامها أداة للضغط والابتزاز والمساومة وتحقيق مكاسب سياسية ومادية.

واستغرب استمرار صمت المجتمع الدولي وعدم اكتراثه بالتحذيرات التي أطلقتها مراكز أبحاث وخبراء من تآكل هيكل الناقلة ومحركاتها وظهور بقع نطف حولها، وعدم اتخاذ أي إجراءات حيال تعنت الميليشيا الإرهابية واستمرارها في التعطيل والمماطلة، متسائلاً عن مدى استمرار هذا التخاذل الدولي لحين وقوع الكارثة.

ودعا وزير الإعلام اليمني الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمشاطنة للبحر الأحمر إلى إدراك حجم ومخاطر الكارثة والتحرك الجماعي والفوري لتلافي وقوعها، وممارسة ضغط حقيقي على ميليشيا الحوثي التي أثبتت عدم اكتراثها بالنتائج التي سيدفع ثمنها ملايين المدنيين بالمنطقة، وستلقي بتبعاتها على البشرية جميعها.

500 مليار دولار حجم سوق الأغذية العضوية بحلول 2027			عنوان الخبر
أخبار عالمية (البيئة و المياه والزراعة )		تصنيف الخبر	تاريخ الخبر
1	تكرار الرصد	10204	العدد
		1443 /02/11 - 2021 /09/18 السبت	الكاتب

## الاقتصادية

## 500 مليار دولار حجم سوق الأغذية العضوية بحلول 2027



استخدام كميات أقل من المياه في الزراعة العضوية كما تقلل الاعتماد على المواد الكيميائية الصناعية.

هشام محمود من لندن

قبل عدة عقود من الزمان كان ينظر إلى الأغذية العضوية باعتبارها "موضة" أو صيحة جديدة يهتم بها الأشخاص المهووسون بالحفاظ على صحتهم.

وفي أفضل التقديرات عد هذا النوع من الأطعمة ذا طابع نخبوي، يخص الطبقات

المترفة، لارتفاع أسعاره ومحدودية توافره، وعدم بيعه إلا في مجموعة محدودة ومختارة من محال بيع الأغذية التي غالبا ما يتبضع منها أبناء الطبقات الثرية فحسب.

اليوم، اختلف المشهد ولو نسبيا، فالأغذية العضوية خيار روتيني ويومي لملايين البشر في عديد من دول العالم. لا نستطيع أن ندعي أنها في متناول جميع الطبقات والفئات الاجتماعية بعد، لكنها تخلت إلى حد كبير عن طابعها النخبوي، إذ إن عديدا من الدراسات الاستقصائية يكشف أن 82 في المائة من الأمريكيين يشترون بعض الأطعمة العضوية.

لا شك أن توافر هذا النوع من الطعام في عديد من المحال التجارية المعنية ببيع الأغذية خاصة للطبقة المتوسطة، واتساع قائمة الأطعمة العضوية لتغطي نطاقا واسعا من الأطعمة والأغذية والمشروبات المستهلكة بشكل روتيني، بعد أن كان الأمر محصورا في الماضي في عدد محدود للغاية من المنتجات الزراعية، والتراجع النسبي في أسعارها - على الرغم من أنها لا تزال مرتفعة مقارنة بالأطعمة والأغذية التقليدية - كل هذا أسهم بشكل فعال في اتساع نطاق استهلاكها.

مع هذا لا يمكن الادعاء أن الأطعمة العضوية حتى بالنسبة إلى المستهلكين الذين يقبلون عليها تغطي جميع جوانب مائدتهم اليومية، فتكلفة الأغذية العضوية - وفقا لبعض التقديرات - أعلى 20 في المائة من الأطعمة التقليدية، ما يجعل المتسوقين العضويين خاصة من أبناء الطبقة المتوسطة يحجمون عن استهلاكها في كثير من الأحيان.

أثبت كثير من الدراسات أن الزراعة العضوية لها فوائد عديدة، بما في ذلك الحفاظ على التربة واستخدام كميات أقل من المياه وتقليل الاعتماد على المواد الكيميائية الصناعية. مع هذا فإن السؤال الذي يطرح نفسه: هل تكفي تلك المزايا لزيادة مساحة الأراضي المخصصة للزراعات العضوية، ومن ثم زيادة حصة الأغذية العضوية من إجمالي الإنتاج العالمي من الغذاء؟

في أحدث عملية مسح للزراعة العضوية وتطورها على مستوى العالم وقد جرت في شباط (فبراير) الماضي، اتضح أن هناك زيادة بمقدار 1.1 مليون هكتار في الأراضي المخصصة لزراعة المنتجات العضوية، كما استمرت مبيعات تجارة

التجزئة للأغذية والأطعمة العضوية في النمو في 187 دولة حول العالم، وقدرت السوق العالمية للأغذية العضوية والمشروبات بنحو 198.1 مليار دولار أمريكي العام الماضي، وسط تقديرات بأن تقارب 500 مليار دولار بحلول 2027.

وستواصل الولايات المتحدة ريادتها لهذه السوق، إذ تمثل نحو 30 في المائة من حجم السوق العالمية حالياً، حيث تقدر السوق الأمريكية من المنتجات الغذائية العضوية بما يقارب 60 مليار دولار تقريباً.

وكما في عديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى تتواصل المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة والصين في هذا المجال، حيث ستتمو سوق المنتجات العضوية في الصين بمعدل نمو سنوي مركب نسبته 13.4 في المائة للفترة من 2020 إلى 2027، وستكون ثاني أكبر سوق عالمية للمنتجات العضوية في 2027 وسط توقعات بأن تبلغ القيمة الإجمالية للسوق الصينية 86 مليار دولار.

مع هذا لا تبدو مسيرة الزراعة العضوية في نظر كثير من الخبراء الزراعيين سلسلة أو ميسرة، إذ هناك عديد من التحديات التي قد تحول في الواقع العملي دون ازدهارها بالطريقة التي يرغب أنصارها فيها.

وقالت لـ"الاقتصادية" كاثرين ويلر المهندسة الزراعية، "للزراعة العضوية تاريخ من الجدل ويعدها البعض نهجا غير فعال لإنتاج الغذاء، وهناك أربعة مقاييس يعتمد عليها لمعرفة الاستدامة الزراعية في هذا المجال وهي الإنتاجية والأثر البيئي والجدوى الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، وتنتج أنظمة الزراعة العضوية غلات أقل مقارنة بالزراعة التقليدية، ومع ذلك فهي أكثر ربحية وصديقة للبيئة، وتقدم أطعمة مغذية بشكل متساو، وربما أكثر من المنتجات التي تحتوي على مخلفات مبيدات حشرية".

وتضيف "بالتأكيد تأثيرها في النظام البيئي أفضل بكثير من الزراعة التقليدية، ومن هنا يمكن القول إنه لا يوجد نهج واحد من شأنه إطعام سكان الكرة الأرضية بأمان، ولذلك هناك حاجة إلى مزيج من أنظمة الزراعة العضوية وأنظمة الزراعة المبتكرة الأخرى، مع ضرورة وجود مجموعة متنوعة من أدوات السياسة الزراعية لتسهيل تطوير وتنفيذ الاعتماد المتزايد على الزراعة العضوية".

من هذا المنطلق يعتقد كثير من الخبراء أن الجهود الدولية لحماية البيئة في حاجة إلى تضمين الزراعة العضوية ضمن استراتيجيتها الراهنة، فالمساعدات الحالية التي يقدمها عديد من الاقتصادات الثرية للمنتجين العضويين تعد ضئيلة نسبياً ولا سيما بالنظر إلى المليارات التي تقدم لدعم القطاع الزراعي.

فغياب دعم حقيقي وفعال للزراعة العضوية يحد بشكل كبير من المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل العضوية، فعلى الصعيد العالمي تبلغ نسبة الأراضي المخصصة للزراعة العضوية نحو 1.5 في المائة فقط من إجمالي الأراضي الزراعية.

من جهته، أوضح لـ "الاقتصادية" الدكتور دانييل لويس أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة نيومان في برمنجهام، "دون دعم حكومي حقيقي ستظل الزراعة العضوية ومن ثم المنتجات العضوية مرتفعة الثمن مقارنة بالتقليدية، إذ تتطلب الزراعة العضوية من ثلاثة إلى خمسة أعوام لإنتاج ما يصل إلى نحو 95 في المائة من ناتج المحاصيل التقليدية، ويرجع التراخي الحكومي في دعم هذا النوع من الأنظمة الزراعية إلى أن التقييمات الاقتصادية التقليدية لا تصب في مصلحته، لكن إذا تم توسيع أفق التقييم الاقتصادي لندمج فيه ما يعرف حالياً برأس المال الطبيعي وهو المخزون العالمي من الموارد الطبيعية التي تشمل التربة والهواء والماء وكل الكائنات الحية، حينها ستصبح الزراعة العضوية أكثر ربحية من الزراعة التقليدية على المدى الطويل".

غياب الدعم الحكومي القوي للزراعة العضوية لم ينجم عنه إضعاف عملية التوسع النسبي في أنظمة الزراعة العضوية فقط، بل أدى أيضاً إلى عدم توافر كميات ضخمة من المنتجات الغذائية العضوية، ومن ثم بقاء أسعارها مرتفعة، كما أسهم هذا الوضع في تطور أنماط سلوكية لدى المزارعين العضويين تشبه إلى حد كبير السلوكيات السائدة في الزراعة التقليدية.

بدوره، أكد لـ "الاقتصادية" أيه.دي جورج الباحث الزراعي أنه في إطار الحفاظ على القدرة التنافسية في السوق وتقليل الخسائر الاقتصادية، أصبحت الشركات العاملة في مجال الزراعة العضوية مهتمة بشكل متزايد بالحصول على حصة من سوق المنتجات العضوية من خلال تخفيف المعايير التي يتم تبنيها.

وأضاف "يظهر ذلك بشكل خاص في الاقتصادات الفقيرة التي تعتمد فيها الربحية على القدرة على التصدير لعدم قدرة السوق المحلية على استهلاك تلك المنتجات مرتفعة الثمن، حيث بدأ المزارعون يكتشفون أن التحول لإنتاج أغذية عضوية بهدف التصدير

مكلف من حيث شهادات المنشأ والجوانب الإدارية المرتبطة بضمان أن المنتج عضوي بالفعل، ومن ثم فإن الزراعة العضوية في كثير من الدول النامية رسخت مزيداً من الانقسامات الطبقية في القطاع الزراعي، إذ لم يستطع صغار المزارعين أن يتحملوا التكاليف الباهظة لها في ظل ضعف الدعم الحكومي، وقد صب ذلك في نهاية المطاف في مصلحة الشركات الكبرى".

ووفقاً لذلك فإن الصخب الذي يثيره كثير من المدافعين عن حماية البيئة لا بد أن يقترن بتضمين استراتيجيتهم إيجاد سبل عملية وفاعلة لدعم قطاع الزراعة العضوية عبر توفير تمويل مستدام لصغار المزارعين من خلال آليات مالية سريعة ورخيصة، تسمح بتوسيع نطاق الزراعة العضوية وزيادة إنتاجية الفدان لتوفير مواد غذائية عضوية بأسعار مقبولة في متناول فئات أوسع من المواطنين للتخلص من الطابع النخبوي، الذي لا يزال يحكم إلى حد كبير سوق المواد الغذائية العضوية.

